TD

الأمم المتحدة

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
LIMITED

TD/B/CN.3/GE.1/L.2
4 August 1994
ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون
الاقتصادي فيما بين البلدان النامية
الدورة الأولى
جنيف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٤
البندان ٣ و٤ من جدول الأعمال

استنتاجات وتوصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي المقدمة إلى اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية*

١- أنشأت اللجنة الدائمة المعنية بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، تنفيذا لمقررها بوضع ترتيبات لإقامة حوار حول سياسات عملية بين مجتمع المانحين والتجمعات الإقليمية والمشاركين في برامج ومشاريع التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية بهدف تعبئة الدعم لتصميم وتنفيذ مبادرات وأنشطة إقليمية.

النقاط الرئيسية التي أسفر عنها تبادل الخبرات في إطار البند ٣ من جدول الأعمال

٢- اتفق المشتركون على أنه قد حدثت طفرة في الاهتمام بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خلال السنوات الأخيرة. وعملت البلدان النامية على تعزيز مخططاتها للتعاون الاقتصادي والتكامل وعلى توسيع نطاقها. وأبدت البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية استعدادا أكبر لدعمها.

* اعتُمدت في الجلسة العامة الثانية (الختامية)، المعقودة في ١ تموز/يوليه ١٩٩٤.

٣- وعلى الرغم من اطراد الجهود لتعزيز ترتيبات التكامل والتعاون الإقليميين، فيظل هناك إدراك عام بأن الكثير من التجمعات الإقليمية ما زالت تواجه مصاعب في تحقيق أهدافها، على الرغم من بعض حالات النجاح. ولكن تبادل الخبرات أثناء الاجتماع دل على ضرورة بذل مزيد من الجهود لتحسين التزام الحكومات الأعضاء في الترتيبات الإقليمية بتنفيذ المقررات وتطبيقها. وكان هناك في عدة حالات تباين بين الأهداف التي وُضعت وفعالية الوسائل الكفيلة بتحقيقها.

٤- وكان من بين القضايا الأخرى التي نوقشت تكاثر الترتيبات الإقليمية مع تداخل الولايات والاختصاصات فضلا عن الافتقار إلى تنسيق السياسات بين الهيئات الوطنية والإقليمية فيما يتعلق بأمور، من بينها، برامج التكيف الهيكلي.

٥- وعلى الرغم من هذه المشاكل، فإن هناك تطورات ايجابية هامة داخل بعض تجمعات التكامل، من قبيل انتقالها إلى تجمع إقليمي صريح، وزيادة المرافق الأساسية المشتركة وتحسين بناء القدرات، مما يجعل هذه التجمعات أكثر قدرة على اجتذاب الدعم الدولي.

٦- كما كان هناك توافق في الآراء على أن زيادة اشتراك القطاع الخاص أمر أساسي لنجاح التكامل ولحشد الدعم لترتيبات التكامل الإقليمي وتنفيذ برامجه.

٧- ومن وجهة نظر المانحين بصفة خاصة، فقد كانت المشاكل المتعلقة بتنفيذ التكامل والتعاون الإقليميين عوامل مثبطة لتعبئة الدعم الدولي، لا سيما عندما يواجه كثير من المانحين حقيقة تضاؤل الموارد، وهم يشعرون بشدة بالحاجة إلى ترتيب الأولويات لضمان أن تحقق الموارد المتاحة آثارا حافزة ومتضاعفة قوية.

٨- ومن وجهة نظر المنتفعين، فقد كانت هناك مشاكل ترتبط بتنفيذ مساعدات المانحين. ففي كثير من الحالات كان هناك افتقار إلى الفهم الحقيقي للمشاكل الإنمائية المتعلقة بالتكامل الاقتصادي. وغالباً ما يؤثر المانحون تمويل المشاريع الوطنية على تمويل المشاريع الإقليمية: وبالمثل، فإن بعض البلدان المستفيدة تحجم عن تخصيص أموال للمشاريع الإقليمية كانت متاحة من قبل على أساس وطني. وإحدى المشاكل الأخرى هي الافتقار إلى التنسيق الفعال للمساعدات المقدمة من المانحين، مما يسهم في مضاعفة الجهود وتبديد الموارد. وتم الإعراب عن الخشية من ربط المساعدة بالشروط ومن الإجراءات التي تفضي إلى الإبطاء في تنفيذ هذه المساعدات. على أنه كان هناك تسليم بأن الإجراءات والشروط الضرورية ترمي إلى نجاح تنفيذ المشاريع والبرامج التي تستهلها البلدان النامية، وذلك، في نهاية المطاف، هو الهدف من مساعدات المانحين للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية. وأحد الأسباب الرئيسية للإبطاء هو الممارسة الشائعة بين المانحين بعدم النظر في طلبات المساعدة إلا عند توجيهها عن طريق حكومة وطنية عضو في تجمع إقليمي.

الاستنتاجات

٩- تم الاتفاق على أن التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية هو في المقام الأول مسؤولية البلدان النامية وأن على مجتمع المانحين أن يلعب دورا داعما في هذه العملية. ورئي أن الاجتماعات بين المانحين والمنتفعين مفيدة في الجمع بين الشركاء في التنمية لتبادل الآراء وتحقيق فهم أفضل لاحتياجات التنمية من ناحية ولقيود الموارد لدى المانحين من ناحية أخرى.

١٠- ورئي ضرورة إيلاء مزيد من الاهتمام لتنظيم وترشيد الترتيبات الإقليمية، والحوار بين المنتفعين والمستفيدين وتنسيق أنواع المعونة ومصادرها، وكذلك لاستدامة البرامج.

١١- ورئي أن إشراك القطاع الخاص وسيلة إضافية لحشد التمويل والاستثمار للمبادرات الإقليمية. كما أن إشراك القطاع الخاص في الحوار يمكن أن يسفر عن زيادة النزعة العملية في التعاون في جهود التكامل الإقليمي.

التوصيات إلى اللجنة الدائمة

١٢- على أساس الملاحظات والاستنتاجات التي توصل إليها فريق الخبراء الحكومي الدولي فإنه يوصي بما يلي:

(أ) أن تدعم اللجنة الدائمة تيسير وتعزيز الحوار بين كيانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ذاتها وفيما بينها وشركائها الدوليين بمشاركة من القطاع الخاص؛

(ب) يمكن للحوار أن يركز، في جملة أمور، على ما يلي:

'١' تبادل الخبرات بين مختلف المناطق والبرامج؛

'٢' أهم قضايا السياسات التي تؤثر على علاقات المانحين - المنتفعين، بما في ذلك أثر برامج التكيف الهيكلي على المبادرات الإقليمية وتقييم الآثار على الميزانيات، مع مراعاة تقليص الحواجز التجارية داخل الأقاليم؛

'٣' نطاق وسمات برامج وسياسات المانحين، بما في ذلك ما تواجهه من عقبات فيما يتعلق بالموارد؛

'٤' البرامج والمشاريع المتوسطة الأجل التي تضعها كيانات التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، مع وضع إطار زمني محدد للعمل في المجالات ذات الأولوية بالنسبة لها؛

'٥' تعيين المجالات التي يمكن في نطاقها تعزيز القدرات الوطنية في مجال التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وبصفة خاصة، توفير الدعم للتدريب والبحث في ميدان التكامل الإقليمي عن طريق الحلقات الدراسية وحلقات التدارس والتدريب والبرامج الإعلامية التي تتيحها الهيئات الدولية ذات الصلة؛

(ج) أن تدعو اللجنة الدائمة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية إلى أن تأخذ في الاعتبار مستقبلا البُعد الإقليمي في خطط عملها، وبصفة خاصة عن طريق:

'١' استعراض المعلومات فيما يتعلق بالأنشطة والمشاريع التي تتقرر على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي؛

'٢' تيسير مشاركة التجمعات الإقليمية ودون الإقليمية والمراقبين الممثلين لها في اجتماعاتها السنوية واجتماعات مجالس محافظيها؛

(د) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تطلب من لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تيسير جمع المعلومات المتعلقة بالدعم الخارجي للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، ووضع التقارير عن هذه المعلومات ونشرها؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد أن يتعاون مع اللجان الإقليمية للأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في تقديم كامل الدعم، بصفة خاصة لما يلي:

'١' توفير الدعم التقني لهذا الحوار؛

'٢' تقديم المساعدة، عند طلبها، إلى المشتركين في التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية مع مراعاة مدى توافر الموارد لدى وضع برامج ومشاريع محددة يجري النظر فيها أثناء الحوار؛

وينبغي للأونكتاد، لدى تقديم هـذا الدعم، أن يولي اهتماما خاصا لتيسير الحوار الأقاليمي؛

(و) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تجري دراسات تحليل مقارن لأوجه نجاح وإخفاق ترتيبات التعاون والتكامل الإقليميين، بما في ذلك تحليل مجالات التداخل فيما بين منظمتين أو أكثر للتكامل الإقليمي؛

(ز) ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تستكشف الطرق التي يستطيع القطاع الخاص بواسطتها المساعدة على تعزيز ترتيبات التعاون الإقليمي، وذلك مثلا عن طريق دعم مشاريع الاستثمار الإقليمي في القطاعات الأساسية بواسطة ترتيبات من قبيل البناء - التشغيل - النقل، والأرصدة الاستثمارية، وما إلى ذلك.

- - - - -